التنافي بينهما حيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذلك من البياض مع الحركة
فانهما امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف
التي هي التنافي لصحة اجتماعهما اذ يمكن ان يكون الجسم متحركا ابيض
واما المتضايفان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف
ويتوقف عقلية احدهما على عقلية الاخر كالابوة والبنوة مثلا
والمراد بالوجود في المتضايفين ان كلا منهما ليس معناه عدم كذا لانهما
موجودان في الخارج اذ من المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة
امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج من الذهن واهل الاصول يجعلون
اقسام المنافاة اثنين فقط تنافي النقيضين وتنافي الضدين
ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين والمتضايفين داخلين
في الضدين ولهذا يقولون المعلومات منحصرة في اربعة المثلين
والضدين والخلافين والنقيضين لان المعلومين اذا امكن اجتماعهما
فهما الخلافان والا فان لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما النقيضان وان امكن
مع ذلك ارتفاعهما فاما ان يختلفا في الحقيقة ام لا الاول الضدان
والثاني المثلان فخرج من هذا ان القسم الاول من هذه الاقسام الخلافان
وهما يجتمعان ويرتفعان كالكلام والقعود لزيد والثاني النقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه والثالث الضدان لا
يجتمعان وقد يرتفعان كالحركة والسكون فانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان
كالبياض والسواد واصح اجابتنا على ان المثلين لا يجتمعان لان المحل
لو قبل المثلين لزم ان يقبل الضدين فان القائل للشيء لا يخلو عنه او عن
مثله او ضده فلو قبل المثلين لجاز وجود احدهما في المحل وانتفاء الاخر
فيخلفه ضده فيجتمع الضدان وهو محال انتهى بلفظه وحروفه لكن قال
بعضهم في قوله واما المتضايفان فهما الامران صوابه المعنيان لئلا يدخل
في ذلك الزوايا اذ لا تضاد فيها **قوله** وهي العدم الخ قال الشارح
ايضا استحالة العدم عليه تعالى تستلزم استحالة الصفتين الاخيرتين
عليه جل وعز وهما الحدوث وطرو العدم لان العدم اذا كان مستحيلا

في حقه تعالى لم يتصور ان يسبقه وجود ولا لاحقا وبهذا تعرف ان وجوب الوجود
له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقاء تدبر **وقوله** تعالى فعطف البقاء
والقدم على الوجود هنا لك من عطف الخاص على العام او اللازم على الملزوم
كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا واعلم يكتفى بالاول في الموضعين
لان المقصود ذكر الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل لانه لو
استغنى فيهما بالعام عن الخاص وبالملزوم عن اللازم لكان ذلك ذريعة
الى جهل شيء منها لخفاء اللوازم وعسر ادخال الجزئيات تحت كلياتها
وخطر الجهل في هذا العلم عظيم فينبغي الاعتناء فيه بمزيد الايضاح على قدر
الامكان والا السلم بمحلية القلوب بمواقيت الايمان وبالله سبحانه وتعالى
التوفيق الهادي من يشاء الى سواء الطريق انتهى **قوله** العدم نقيض
الوجود هذه عبارة المصنف وقد قال مر في الزيادي ان انظر تعبيره بالنقيض
لا يجري على تعريف النقيضين اصطلاحا **قوله** فيستلزم سبق العدم
الوجود هذا تعريف الحدوث الزماني واما الحدوث الذاتي فهو كون
الشيء مسبوقا بغيره والاضافي وهو ما يكون وجوده اقل من وجود
آخر فيما مضى والله تعالى منزه عنه وهي من الاعتبارات العقلية
التي لا وجود لها في الخارج انتهى انظر قسط **قوله** بان يكون جرما الباء
فيه يصح ان تكون سببيه اي بسبب كونه جرما وان تكون تصويرية
اي صورة المماثلة ان تكون الخ وانما قال جرما ولم يقل جسما لان الجرم اعم
منه ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص دون العكس **قوله** تاخذ ذاته
العلية تفسير للجرم بلازمه اذ الجرم ملزوم واخذ قدر ذاته من الفراغ لازم
قوله قدرا اي مقدارا **قوله** اوله هو جهة عطف خاص على عام
لانه يلزم من كونه لجهة ان يكون في جهة قال العزيزي عبد السلام معتقد
الجهة لا يكفر وقيد النووي بكونه من العامة وابن ابي جمرة بعسر نفي
نفيها انتهى **قوله** او تتصف ذاته بالحوادث قال مر نقلا عن بعض
الشيوخ انظر ادخاله هذا تحت المماثلة ومن اين يلزم ان ما اتصف
بالحوادث مثل الجواهر او شيء من العالم وما اتصل الشيء فيه على شيء
غير ان يكون المعنى ان من اتصف بالحوادث لا يسبقها حادث مثلها

نحقه